Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclos

المرصد الاقتصادي

للمغرب

ترسيخ النمو: التحول الرقمي كدافع للإنتاجية

صيف 2026

PROSPERITY
Middle East and North Africa
THE WORLD BANK

ملخص تنفيذي

يشهد الاقتصاد المغربي أقوى دورة نمو له منذ أكثر من عقد، إذ يُقدَّر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 4,9 بالمئة في عام 2025. ويتسم هذا التسارع بطابع شامل يمتد عبر قطاعات الزراعة والسياحة والتعدين والبناء والتصنيع، ويرتكز على دفعة استثمارية قوية مرتبطة بمشاريع البنية التحتية الكبرى، بما فيها الاستعدادات لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2030. وظل التضخم منخفضاً بشكل لافت عند 0,8 بالمئة، مدعوماً بالسياسة النقدية المحكمة والمستندة إلى البيانات التي ينتهجها بنك المغرب. واستمر تحسّن الأوضاع المالية العامة، إذ تقلّص عجز الميزانية إلى 3,5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2025، مع استقرار دين الحكومة المركزية في حدود 67 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. كما يظل الوضع الخارجي مريحاً، مع احتياطيات إجمالية تغطي نحو خمسة إلى ستة أشهر من الواردات، فيما رفعت وكالة ستاندرد آند بورز مؤخراً التصنيف السيادي للمغرب إلى مستوى الدرجة الاستثمارية.

ومن المتوقع أن يبلغ النمو 4,2 بالمئة في 2026 في ظل تصاعد حدة عدم اليقين الصعيد على العالمي. ويُعزى هذا الأداء إلى تعافٍ زراعي بنسبة 14 بالمئة ونمو غير زراعي بنسبة 3,1 بالمئة، مدفوعَين بالاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العام على البنية التحتية. وفي غياب الصدمة الناجمة عن الأوضاع في الشرق الأوسط، كان بإمكان النمو الاقتراب من 5 بالمئة؛ إذ يُقدَّر أن الصراع استقطع 0,8 نقطة مئوية من مسار النمو الأساسي، ويعود ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع تكاليف استيراد الطاقة وضغوط الشحن. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع أن يستقر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند 4,0 بالمئة في 2027 قبل أن يتعافى إلى 4,3 بالمئة في 2028، مع تراجع الأثر المؤقت لارتفاع أسعار الطاقة واستعادة النشاط غير الزراعي لزخمه، مدعوماً بمكتسبات الإصلاحات الهيكلية. والأهم من ذلك أن تركيبة الطلب يُرتقب أن تُعاد موازنتها خلال هذا الأفق الزمني، إذ يبلغ دورة الاستثمار نضجها تدريجياً ليُفسح المجال لتوسع أوسع تقوده القطاع الخاص، مدعوماً بتراجع التضخم وتحسّن الدخل الحقيقي للأسر وتعزّز نمو الاستهلاك الخاص الذي يُتوقع أن يصل إلى 4,8 بالمئة بحلول 2028.

وفي هذا السياق، يتناول المحور الخاص لهذه الطبعة بُعداً جوهرياً من أبعاد تحدي الإنتاجية، ألا وهو التحول الرقمي غير المكتمل. واستناداً إلى مسح اعتماد التكنولوجيا على مستوى الشركات (FAT) لعام 2024، الذي شمل 1256 شركة وغطى أكثر من 300 تقنية، يكشف التحليل أنه وإن كانت الشركات المغربية قد تبنّت على نطاق واسع الأدوات الرقمية الأساسية، فإن أقل من واحدة من كل خمس شركات تدمج التقنيات المتقدمة بشكل مكثف في صميم عملياتها التجارية. ويُرتّب هذا «التحول الرقمي المنقوص» تكاليف اقتصادية جسيمة: إذ تحقق الشركات التي تنتقل من مجرد التبني إلى الاستخدام المكثف مكاسب في الإنتاجية تصل إلى 70 بالمئة ونمواً في التوظيف بنسبة 10 بالمئة. وقد يؤدي سدّ الفجوة الرقمية للوصول إلى مستوى الدول المقارنة إلى رفع الإنتاجية الإجمالية بنسبة 10 إلى 15 بالمئة. وسيُسهم مثل هذا المكسب التحويلي إسهاماً بالغاً في ترسيخ الزخم المُلاحظ.

مجموعة البنك الدولي
1818 H Street, NW
واشنطن العاصمة 20433